المرجعيّات المعجميّة
لمصطلحي الصوت و الصرف
تأصيل و إثراء

أ. د. إحسان فؤاد عباس

جامعة القادسية / كلية التربية / قسم اللغة العربية

Lexical References for the Terms of Sound and Morphology, Originating and Enriching

Prof. Dr. Ihsan Fouad Abbas

Al-Qadisiyah University

College of Education/Department of Arabic Language

ملخص البحث

الحمد لله ربّ العالمين، و الصّلاة و السّلام على سيّدنا أبي القاسم محمّد و آله الطّيبين الطّاهرين، و بعد:

بلغت الدّراسات اللغويّة في تشعّبها مبلغَ الوصول إلى جزئيّات الجزئيّات. و لعلّ الدّراسات الّتي ترسّمت الصّوت، و الصّرف بحسب الأفكار المعروضة؛ لا تبتعد عن الوقوف عند الحدود اللغويّة، و الحدود الاصطلاحيّة. و لكن بما تشتهيه هذه الدّراسة المفترقة عن تلك الدّراسات الأخرى. و لهذا سعيتُ في هذه الصفحات إلى جمع تلك الجزئيّات، و التحقيق فيها تأصيلاً، و تأثيلاً. و الغاية المنشودة تكمن في إخراج مضامين الحدود اللغويّة و الاصطلاحيّة للصوت و الصّرف بأبهى صورةٍ لهما تُمثِّل إثراءً عقليّاً بعد أنْ كان نقليّاً؛ فكان العنوان ضمَّ: ((المرجعيّات المعجميّة لمصطلحي الصوت و الصرف تأصيل و إثراء)). و قد بات بمرجعين، هما:

المرجع الأوّل: مراجعات معجميّة في حدّي الصوت، و الجرس.

المرجع الثاني: مراجعات معجميّة في حدّي الصرف، و التصريف.

إنّ العلّة في استحضار الجرس، و التّصريف هاهنا، ترجع لقربهما من الصّوت، و الصّرف مع ميل هذه الدراسات إلى عرضها في بعض الأحيان معاً.

و قد خرجتُ بخلاصةٍ تتمثّل بأنّ الصّوت غير الجرس، و الصّرف غير التّصريف على وفق الأدلة الّتي في متن البحث. ثمّ جاءت بعد الخلاصة قائمة الهوامش ثمّ المصادر و المراجع. و أرجو أن أكون قد وفقت فيما كتبتُ و لا حول و لا قوة إلّا به.

Abstract

Linguistic studies have reached in their ramifications a point of reaching to the particles of the particles. Perhaps the studies that charted the sound and the morphology according to the ideas presented do not go beyond the linguistic and terminological boundaries. This study varies from others by seeking in these few paging to collect these details, and to investigate them in their origin and interpretation. The desired goal lies in bringing out the contents of the linguistic boundaries and the terminology of sound and morphology in their best form, representing mental enrichment after it was textual. The research is entitled 'Lexical references for the terms of sound and morphology, originating and enriching'. It is divided into two sections. The first section deals with the lexical reviews on the definitions of sound and timbre. The second section tackles the lexical reviews on the definitions of morphology and inflection. The reason for recalling the timbre and the inflection here is due to their proximity to the sound and the inflection, despite the tendency of these studies to sometimes present them together. I came up with a conclusion that the sound is different from the timbre, and the morphology is different from the inflection according to the evidence in the text of the research. The conclusion is followed by a list of footnotes, then resources and references.

متن البحث:

لكلّ علم آليّاته، و مرجعيّاته الّتي يُعرف بها ؛ و لاسيما المعجميّة الّتي تُرسم ملامحه الأولى في حدود معطيات اللغة، و المعطيات الاصطلاحيّة لذلك العلم. و مِن بين تلك العلوم الّتي أعنيها علوم اللغة الّتي منها: ((علم الصّوت، و علم الصّرف، و علم النّحو، و علم الدّلالة)). إذا نظرنا إليها بأنّها علوم لا مستويات _ الآن ها هنا _ تتضافر فيما بينها لإظهار صورة اللغة بأتمّ وجهٍ. فيمكن أنْ نعرض إلى: (الصّوت و الصّرف) _ بأنّهما مصطلحان معتمدان موطناً للدراسة _ على وفق المرجعين الآتيين:

المرجع الأوّل: مراجعات معجميّة في حدَّي: (الصّوت و الجرس).

إنّ النّاظر في المعطيات المعروضة قديماً في كُتُب العربيّة المعنيّة بالصّوت تحت مسمّيات مختلفةٍ غايتها الأساسية بيان مفهوم الصّوت و أثره اللغويّ، و الاصطلاحيّ لا يجدها إلّا نقولات مِن كُتُب المعجمات اللغويّة الخالصة، و الاصطلاحيّة الصِرف للبرهنة على دقّة حدَّيهما. و لعل هذا الأمر غير متروك _ ها هنا _ مع اختلاف وجهة العرض، و التفكيك. فقد يرى ابن منظور (ت: ٧١١هـ) أنّ الصّوت إنّما، هو: «الجَرْس، معروف، مذكّر »[١]. و إذا ما رجعنا إلى (الجَرْس) عنده فإنّه: «مصدرٌ، الصّوت المجروس. و الجَرْس: الصّوت نفسه »[٢]. و بهذا فإنّ ابن منظور لم يفصح إلّا عن تلازميّة الصّوت مع الجَرْس، أو العكس. و كأنّه تعامَل مع هذه الوحدة المعجميّة بأنّها صورةٌ واحدةٌ لبنيةٍ محسوسةٍ لا ملموسةٍ. و لكنّ المنقِّب عن أصل الجَرْس يجد فيه أنّ: « الجيم و الرّاء و السين أصلٌ واحدٌ، و هو من الصّوت. و ما بعد ذلك فمحمول عليه»[٣]. إلّا أنّ سلطة التغليب جعلت من الجَرْس هو الصّوت. و ليس بالضرورة أن

يكون كلّ صوتٍ جرساً. و لكن من الضّرورة _ في كلّ الأحوال _ أنْ يكون كلّ جَرْس صوتاً. و الفارق بين الجَرْس و الصوت بحسب ما أراه _ و قد أكون مخطئاً أو مصيباً _ أنّ الجَرْس يُمثِّل وجهاً من وجوه نغمات الصّوت تقرب من التنغيم على وجه العموم، و من النّبر على وجه الخصوص. و كأنّه أداء موسيقيّ لكيفيّة اللفظة، أي يقرب من السّمة التعبيريّة للأصوات، فهو الأثر المناسب لمعنًى دون معنًى آخر. و لهذا يمكن أنْ تُحسب أصوات: ((الضّحك، البكاء، الصفير، الأنين)) من الجَرْس؛ لأنّها سمات تعبيريّة عن جانبٍ انفعاليٍ. و قد يقرب في صورته من الصّورة السمعيّة الّتي يحتاج إليها المتلقّي؛ ليتعرّف على المدلول المراد. و بهذا فإنّ الصّوت يُمثّل أثراً لإجراءٍ قد حدث بين بدايةٍ و غايةٍ بينهما يتجلّى الجَرْس. و الغاية حينئذٍ فيه تكون بالإسماع الّذي أظنُّه يكون دالاً على شعور بوجهٍ من الوجوه.

أمّا الصّوت في الاصطلاح؛ فقد تنوّعت المفاهيم له، و كثُرت في مكتبتنا، و منها قول الجاحظ (ت: ٢٥٥ه) بأنّ الصّوت: « آلة اللفظ و هو الجوهر الّذي يقوم به التقطيع و به يوجد التأليف و لن تكون حركات اللسان لفظاً و لا كلاماً موزوناً و لا منثوراً إلّا بظهور الصّوت و لا تكون الحروف كلاماً إلّا بالتقطيع و التأليف»[٤]. و يقودنا هذا النّصّ إلى بيان أهميّة الصّوت في عمليّة التواصل اللغويّ، و حاكميّته على ذلك التواصل إلّا أنّ بيان فحوى الصّوت لم يتطرّق إليها الجاحظ؛ لكنّه أفاد في نصّه هذا بأنّ حركة اللسان على قسمين:

الأوّل: للبيان إذا صاحب حركته خروج الصّوت.

و الآخر: لغير البيان إذا امتنع خروج الصّوت مع حركته.

و هذه إشارةٌ إلى أسبقيّة وظيفته

غير الصّوتيّة على الصّوتيّة، أي: أسبقيّة وظيفته في المضغ، و الإعانة على البلع، أو الإعانة على التأوّه بأنّها تتقدّم على وظيفته في الإعانة على إخراج الأصوات، و نطقها.

و قد فصّل ابن جنّي (ت: ٣٩٢هـ) في بيان الصّوت قائلاً: « اِعلم أنّ الصوت عَرَض يخرج مع النَّفَس مستطيلاً متّصلاً حتّى يعرض له في الحلق، و الفم، و الشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده، و استطالته»[٥]. و قوله هذا لا يكتفي بالإجمال؛ بل يمضي إلى التفصيل الّذي نحتاج إليه اليوم كما احتاج إليه أسلافنا الصّالحون آنذاك. و الغرض الّذي ينشده ابن جنّي من قوله: مع النَّفَس، يعني أنّه صوت الخارج من الرّئتين. إذ يتغيّر هذا الرّمز من هواءٍ مدفوعٍ خارج جسد الإنسان إلى إشاراتٍ تؤدّي وظيفة التّواصل داخل المجتمع الواحد بسبب ما تفرضه أعضاء النّطق من أحيازٍ تنتج أصواتنا اللغويّة. و أحسب فيما أحسب أنّ د. محمّد فريد قد أفاد من هذه الفكرة حينما وصف الصّوت بأنّه: « دفعة هوائيّة إراديّة من الرّئة لتتمايز إراديّاً، و وفق الغايات، بحواجز صوتيّة هي ما تعارفنا عليه بالمقاطع الانثنائيّة؛ فتتولّد المعاني من صور دلالاتها الصّوتيّة »[٦].

هذا الاستنتاج و إن كان حديثاً في عبارته إلّا أنّه يُمثّل استنتاجاً راصداً لتلك التقطعات الّتي يصنعها الهواء الخارج من الرّئتين. و قد سبقه إلى ذلك د. كمال بشر في قوله: « الصّوت اللغويّ أثر سمعيّ يصدر طواعيّة و اختياراً من تلك الأعضاء المسمّاة تجاوزاً أعضاء النّطق »[٧]. و أراه قاصداً وظيفة التنفّس بعبارته: (تجاوزاً أعضاء النّطق) كما أشار الجاحظ إليها سابقاً[٨].

إنّ العود إلى الرّاغب الأصفهانيّ (ت:٤٢٥هـ) يوقفنا أمام حدّه للصوت بأنّه: «هو الهواء المنضغط من قرع جسمين»[٩] الّذي

يعني أنّ الهواء يكون للتنفّس مرّةً، و أخرى بالضغط للنطق، أو التّصويت. و هذا ما وظّفه _ من المحدثين _ د. إبراهيم أنيس بوصفه للصّوت أنّه: «ظاهرة طبيعيّة ندرك أثرها قبل أن ندرك كنهها فقد أثبت علماء الصّوت بتجارب لا يتطرّق إليها الشكّ أنّ كلّ صوتٍ مسموعٍ يستلزم وجود جسم يهتزّ، على أنّ تلك الهزّات قد لا تُدرك بالعين في بعض الحالات كما أثبتوا أنّ هزّات مصدر الصّوت تنتقل في وسطٍ غازي، أو سائل أو صلب حتّى يصل إلى الأذن الإنسانيّة »[١٠]. و يؤثّر اهتزاز الجسم في مفهوم النّصّ؛ ليبيّن لنا أنّه المسبب الرئيس للصوت، و الاهتزاز يُمثّل صورةً من صور القرع الّتي أشار إليها الأصفهانيّ آنفاً. و لعلّ الأمر لا يكون عند د. إبراهيم أنيس فحسب؛ بل يمتدّ إلى يوسف الخياط أيضاً عند حدّه الصّوت بأنّه: «الأثر السمعيّ الّذي تُحدثه موجات ناشئة عن اهتزاز الجسم»[١١]. و الاهتزاز في هذا النّصّ _ أيضاً _ هو وجه من وجوه الاضطراب لا يحدث من نفسه؛ لأنّه ممتنع ذلك عنه إلّا أنْ يحصل بالضغط الّذي وصفه الأصفهانيّ. و أعطاه نتيجة ((قرع الجسمين)).

لعلّ النّاظر في نصّ السّيّد الشريف الجرجانيّ (ت: ٨١٦هـ) يرى وجهاً آخر لتعريف الصّوت بأنّه: « كيفيّة بالهواء يحملها إلى الصماخ »[١٢]. إذ يُمثّل شيئاً من الفحوى فإذا تأمّلنا هذه العبارة نراها تعني أداءً، أو حدثاً في الفضاء ينقله الهواء عن طريق السّمع؛ فيدخل إلى الدّماغ؛ فيؤدّي إشارةً من الإشارات إليه؛ لأنّه محسوس. و قد وضعه صاحب الكلّيات في زاويةٍ ضيقةٍ حينما عبّر عنه بأنّه: « من صات يصوت و يصات: إذا نادى »[١٣]. و تخصيصه بالنّداء فقط، أي جعله مقيّداً بصوت الإنسان العاقل، و قد أخرج بهذا القيد أصوات الكائنات الأخرى؛

فضلاً عن عن أصوات الآلات الّتي تحدث من انطباق، أو طرق، أو غيرهما كما في أصوات المنبهات، و الأجراس، و الطبول، و الأبواق، و المزامير.

إنّ الجمع بين تعريفات السّابقين المعجميّة للصوت، و بين تصوّر المحدثين يمكن أنْ يبلغ بنا إلى المحصول الآتي:

أ- للوحدة المعجميّة (الصوت) معنيان:

الأول: بسيط. و هو عام يُمثّل تلك الذبذبات الّتي تصوّر تلك الأصوات المنطوقة، و هي آلة التواصل فيما بين المخلوقات.

الآخر: المقيّد. و هو الخاص إذ يُمثّل الجَرْس صورةً فيه من بين صور الصوت الأخرى.

ب- امتلاك الصّوت _ في وظيفته الإبلاغيّة التواصليّة _ ثلاث قنوات لابدّ أنْ تتحقّق بنفسها؛ لتحصل على الفائدة المنشودة من تمام المعنى، و إحسان السكوت عليه. و هذه القنوات، هي: قناة النّطق بالصّوت، و قناة نقل الصّوت، و قناة سماع الصّوت المترابطة فيما بينها؛ لنصل إلى الفرض المنشود (الصوت)[١٤].

المرجع الثاني: مراجعات معجميّة في حدِّي: (الصّرف و التّصريف).

إنّ التلازم الحاصل بين: (الجَرْس، و الصّوت) في الفهم، و الاستعمال لم يكن بمفرده في اللغة العربيّة كما تقدّم؛ بل يشاطره تلازمٌ آخر بين: (الصّرف، و التّصريف). و الفرق بينهما بات واضحاً بحسب الآتي:

يرى الخليل (ت: ١٧٥هـ) أنّ الصّرف في تأثيله اللغويّ ما هو إلّا: «فضل الدرهم في القيمة و جودة الفضة و بيع الذهب بالفضة. و منه الصيرفيّ لتصريفه أحدهما بالآخر. و التصريف: اشتقاق بعض من بعض»[١٥]. و هذا أوّل التمييز. فالصّرف يعني التفريق بين جنسين مختلفين في القيمة. و القائم بهذا

التمييز يُعرف بالصيرفيّ على نيّة النسب إلى الحرفة، أو الصنعة. و هذا ما دعاه إلى القول بـ: ((بيع الذّهب بالفضّة)). و يرى صاحب التاج أنّ الصيرفيّ، هو: « المحتال المتصرّف في الأمور المجرّب لها»[١٦]. و قيل: «فلانٌ يتصرّف، أي: يحتال و هو مجاز»[١٧]، أي: الّذي يمتلك القدرة على المصانعة، و المداهنة في الأمور بما يراه حسناً. و من جملة هذا الاحتيال عنده _ أيضاً _ بيع الذّهب بالفضّة. و كأنّ الزبيديّ (ت: ١٢٠٥ ه) يتابع الخليل في ذلك. أمّا التصريف فإنّه لا يكون بمعنى التمييز؛ بل بمعنى التوليد. و هو يحتاج إلى أصلٍ، و فرعٍ. و هذا الاختلاف قائمٌ و إنْ كان الجذر اللغويّ واحداً يتمثّل بـ ((ص، ر، ف))، مع اختلاف الصّيغة بين: ((فَعْل، و تَفْعِيْل)). فالأولى هي صيغة الاسم الثلاثيّ السّاكن الوسط الّتي هي أكثر شيوعاً، و استعمالاً، و استقراراً في العربيّة[١٨]. أمّا (تَفْعِيْل) فإنّها تُمثّل مصدراً للفعل الثلاثيّ (فَعَّل) المزيد بحرفٍ واحدٍ عن طريق التضعيف الجاري على عين الفعل، أي الحرف الثّاني من الكلمة. و مثال ذلك مصدر الفعل (ذكّر)، هو (تذكير)[١٩]. و هذا الجذر، أعني:(ص، ر، ف) بغير الصيغ المصبوب فيها يُمثّل أصلاً واحداً يدلّ على: « رجع الشيء، من ذلك صَرَفتُ القومَ صرفاً و انصرفوا إذا رجَعْتَهم فَرَجعوا»[٢٠]. و هذا يعني أنّ الصّرف عند ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ) لا يلتقي مع الصّرف المعروض عند الخليل. أمّا عند ابن منظور فإنّه يورد معاني كثيرةٍ للصرف بحكم ما ركن إليه من كُتُب نقل منها. و بحكم اختلاف السياقات الّتي وردت فيها هذه الوحدة المعجميّة إذ لا يُنظر إليها بمعزلٍ عن السّياق. و هذه المعاني، هي:

١) «ردّ الشيء عن وجهه »[٢١]، بمعنى إرجاعه، و الدّفاع عن الشيء. و الوجه _ ها هنا _ يكون رمزاً يحاكي كلّ شيءٍ

مدفوع عنه.

٢) «التّقلّب و الحيلة »[٢٢]. و يراد به التلاعب بعد المعرفة في الأمور. و يقرب هذا المعنى ـ فيما يقرب ـ من عمل الصيّرفيّ المذكور آنفاً[٢٣].

٣) ما تابع به الخليل و نقله بالحرف، إذ يقول: « فضل الدرهم على الدرهم و الدينار على الدينار؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما يفرق عن قيمة صاحبه»[٢٤]. و يراد به معنى التمييز بين القيم. و أيضاً يحتاج هذا إلى معرفةٍ و درايةٍ لا يمثلها آنذاك إلّا الصيرفي.

٤) معاني متعدّدة في: ((التطوّع، التوبة، العدل، الوزن و الكيل، القيمة))[٢٥].

و أحسبها من المعاني المقرّبة من المعنى الاصطلاحيّ.

أمّا التّصريف عند ابن منظور فلم يخرج عن معنى الصيرفة، إذ يقول: « و التصريف في جميع البياعات: انفاق الدراهم »[٢٦]. و هو مخالف لما عرضه الخليل آنفاً[٢٧]. ولقد شاطر صاحبُ التاج الخليلَ في معنى التصريف بأنّه: « اشتقاق بعضٍ من بعض »[٢٨].

من هذا نخلص إلى فرضيتين، هما:

١) أنّ الصّرف و التّصريف يختلفان في المفهوم اللغويّ و لاسيما أنّ (الصّرف) على زنة (فَعْل) من الفعل (صَرَفَ). و (التصريف) من الفعل (صرَّف). و لكنّهما يلتقيان في المادّة الصّوتيّة المؤلِّفة لهما، أي: (ص، ر، ف). و السبب في ذلك اختلاف الصيغتين فيما بينهما فليس من المقبول في العربيّة أنّ المزيد بالتّضعيف يساوي المجرّد في الدّلالة، و المعنى. و إلّا فما فائدة التضعيف حينئذٍ؟!.

٢) اتّسمت المعجمات ـ في بعض الأحيان ـ بالنقولات الحرفيّة عند اللاحق من السّابق. و لهذا نجدها كثيرة التوافق فيما تقدَّم آنفاً.

أمّا في المفهوم الاصطلاحيّ فإنَّ الأقلام كادت تتفق فيما بينها على أنَّ الصّرف هو التّصريف. و من

استعراض مؤلّفات المتقدِّمين، مع بيان نظرة المحدثين فيما سيرد في الوحدتين المعجميتين (الصرف و التصريف) يعلم القارئ أنّ الصّرف و التصريف وجهان لعلمٍ واحدٍ ـ بحسب رأي ـ و يُمثّل الصّرف المستوى الثاني بعد مستوى الصّوت. إذ نجد (التصريف) في كتاب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) يأتي بمفهوم أخذ بناءٍ من بناءٍ آخر لم تتكلّم العرب به و العربيّة نفسها تمتلك ما يناظر الجديد في كلامهم إذ يقول سيبويه: « هذا باب ما بَنَت العرب من الأسماء و الصّفات و الأفعال غير المعتلّة و المعتلّة و ما قيس من المعتل الذي لا يتكلّمون به و لم يجئ في كلامهم إلّا نظيره من غير بابه و هو الذي يسميه النحويون التصريف و الفعل »[٢٩]. و هذا يعني أنّ سيبويه لم يُعرّفه؛ بل بيّن ملامحه الّتي تقرب من الاشتقاق، و القياس. و هو ما لم يثبت في العربيّة. و العربيّة تمتلك نظيره في ألفاظها. و هذا هو ما يعرف الآن بـ: ((مسائل التمارين أو عويص العربيّة)). و مثاله في اشتقاق وحدةٍ معجميّةٍ من الفعل ((ضَرَبَ)) على زنة ((سَفَرجل)). و هذا يحتاج إلى ضبط قواعد الميزان الصّرفيّ و خطوات الاشتقاق وفق معطيات القياس بين بناءٍ و بناءٍ آخر. و إذا ملنا إلى ابن جنّي(ت: ٣٩٢هـ) نجده يُعرّف التّصريف بقوله: « يحتاج إليه جميع أهل العربيّة أتمّ حاجة و بهم إليه أشدّ فاقة لأنّه ميزان العربيّة و به نعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليه. و لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلّا به »[٣٠]. و التّصريف بهذا الكلام يُمثّل الميزان الصّرفيّ نفسه. و يُعدّ وسيلةً نصل بها إلى الاشتقاق. فيكون الاحتكام إليه بأنّه يُمثّل (الميزان الصّرفيّ). فهو المنفذ الوحيد لمعرفة حالة حروف الكلمة بين: (الأصل و الزيادة). و الغاية في ضبط هذا الميزان ـ بحسب رأي ابن جنّي ـ أنّك

تستطيع: « أنْ تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرّفها على وجوه شتّى »[٣١]. و هذه الوجوه المختلفة تأتي بتغيير أحوال الكلمة الواحدة طلباً للمعاني المختلفة المقصودة عند مستعملي اللغة. و لا يكون هذا الطلب إلّا بالتقاليب بين وجوه الوحدة المعجميّة _ موطن التقليب _ إلّا أنّ ابن جنّي في مؤلَّفٍ آخر يجعل التصريف بمعنى إجراءات الاشتقاق، إذ يقول: « معنى التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرّف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرّف فيها، و التصريف لها »[٣٢]. و الإجراء الجاري على الحروف الأصول _ ها هنا _ لا يُمثّل ضبط قواعد الميزان الصرفيّ؛ بل يُمثّل خطوات الاشتقاق، و التغيير في الميزان الصرفيّ. و قد شرحه ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) بقوله: «قال الشيخ الشارح موفق الدّين: اِعلم أنَّ التصريف مَصْدَرٌ وُضِعَ كالعَلَم على هذا العِلْم للفَرْق، خصُّوا به ما عرض في أصول الكَلِم، و ذَواتها من التغيير كاختصاصهم عِلَم العربيّة بالنحو. فالتّصريف: كلام على ذوات الكَلِم، و النحو كلامٌ على عوارضها الداخلة عليها. و فِعْلُهُ: صرَّفتُهُ أُصرِّفُه تصريفاً. يقال: صرَّفتُهُ فَتَصَرَّف، أي: طَاوَعَ و قَبِل التّصريف »[٣٣]. و بهذا فإنّ التصريف _ ها هنا _ لا يُمثّل الميزان و لا القواعد الصرفيّة؛ بل يُمثّل إجراءات تلك القواعد في الجانب التطبيقيّ.

و من العجيب في هذا الموروث أنْ نجد أبا القاسم المؤدِّب ذاكراً لأقسام التصريف على نيّة التمثيل له من دون تعريفه و أرى أنّ العلّة في ذلك تتجه نحو استقرار المصطلح في عصره إذ يقول: «حكمٌ في معرفة أمثلة التصريف. اِعلم أنّ التصريف نوعان: مؤتلف و مختلف. فالمؤتلف على ستة أوجه، بعضها يخالف بعضاً في الحركات كقولك: فَعَلَ يَفْعَلُ،

مثل: ضَرَبَ يَضْرِب، العين كَسْرٌ، و فَعَلَ يَفْعُلُ، مثل: دَخَل يَدْخُلُ، العين الضمّ... و أمّا النوع المختلف فيه فله أربعة أَوجِه: الفَعْلَلَة، مثل: الدَحْرَجَة. و التَفَعْلُلُ، مثل: التَسَرْبُل. و الافْعلّال، مثل: الاقشعرار. و الافْعِنْلال مثل الاشْحَنِطار و هو تحديق الأسد»[٣٤].

و تقسيمه هذا على هذين النوعين قصد فيه الحفاظ على الوزن في البناء عند الأوّل، و عند الثاني قصد فيه ما اختلفت أوزانه في البناء. و هذا يفيد بأنّ التّصريف المذكور في عنوان بابه الذي وقفنا عند الجانب التطبيقيّ، أي: أنظمة التوليد و الإجراءات القياسيّة في بنية الكلم.

أمّا التصريف عند طاهر بن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ)، فقد عرّفه بأنّه: « نوعٌ من العربيّة شريف و جنس من اللغة لطيف... و هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها كمعرفة أصليها و زائدها و صحيحها و معتلّها و تامها و ناقصها و مُظهرها من مدغمها و قلبها من مبدلها و أصليها من فرعيها»[٣٥].

و هذا يعني به التعرّف على أصول القواعد الخاصّة بالوحدة المعجميّة. و إذا ما وقفنا مع نصّ الجرجانيّ (ت: ٤٧١ه) نجد أنّ الصّرف بات جزءاً من النّحو. و لم يفصله عنه حينما قام بشرح كتاب التكملة لأبي عليّ الفارسيّ (ت: ٣٧٧ه) إذ قال: « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، و هو ينقسم على قسمين: أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلم. و الآخر: تغيير يلحق ذوات الكلم و أنفسها »[٣٦]. و عبارته ((تغيير يلحق ذوات الكلم و أنفسها)) تُلفت الأنظار نحو دواخل البنية (الحرف الأوّل، و الحرف الثّاني، و الحرف الثّالث، و...) و ما يجري عليها من: (زيادة، و نقصان، و حذف) و هذا ما يُعرف _ الآن _ بخواصّ الدّرس الصّرفيّ لا الدّرس النحويّ. إلّا أنّ الجرجانيّ

جعله تحت عنوان النّحو قاصداً منه إلى عدم الفصل بين مستويات اللغة. إذ يمضي علم الصّرف مُنْسرِباً في أثناء النّحو، و مُفرّقاً هنا و هناك في الجدل، و الحوار الدّائرين بين العلماء؛ و ذلك عند تسابقهم في مسائل الاختبار، و التمارين. و قد نراه _ أعني الجرجانيّ _ يترسّم التصريف مرّةً أخرى _ في كتاب المفتاح في الصّرف _ بأنّ أصله هو الصّرف، إذ يقول: « اِعلم أنّ التصريف (تَفْعِيْل) من الصرف. و هو أن تصرّف الكلمة المفردة، فتتولّد منها ألفاظ مختلفة و معان متفاوتة »[٣٧]. و هذا النّصّ يُخالف الآخرين. و المخالفةُ متأتيةٌ من جعل الصّرف أصلاً، و التّصريف فرعاً. و يمكن أن نفيد من هذه المخالفة أنّ:

١) الصّرف ما هو إلّا قواعد ثابتة لا يمكن السماح بتغييرها و لا حتى تصحيفها؛ أو تحريفها.

٢) التّصريف هو الجانب التطبيقيّ لقواعد علم الصّرف. و يقرب هذا الأمر من القياس إنْ لم يتبنَّه.

٣) إجراءات التّصريف ما هي إلّا امتداد إلى قوانين الصّرف. و الفاصل بينهما كالفاصل بين الإجراء و التطبيق، مع التنظير.

لقد بات تعريف ابن الحاجب (ت: ٦٤٤هـ) معروفاً بالاختصار و الإيجاز إذ يقول: « التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم ليست بإعراب »[٣٨]. و هذا الموجز يقوم على: القواعد النّظريّة المعروفة بها تغييرات أبنية الكلم في داخلها. و هذا تعبير يخالف تعبير الجرجانيّ في نصّه الثّاني. و لعلّ عزّ الدّين الزّنجانيّ (ت:٦٥٥ه) لم يخرج عمّا قدّمه الجرجانيُّ في نصّه الأوّل، و كذا عمّا قدّمه ابن الحاجب؛ إذ يقول: « تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصل إلّا بها »[٣٩]. و يريد بالتحويل التغيير في رُتب الحروف داخل البناء

الواحد للحصول _ بوساطة الأوزان الأخرى _ على معانٍ مقصودةٍ مع الحفاظ على الأصل. و بهذا فإنّه يقرب من الاشتقاق، و القياس أيضاً. قال ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ): «التصريف أشرف شطري العربيّة و أغمضهما: فالّذي يُبيِّن شرفَه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربيّة، من نحويٍّ و لغويٍّ، إليه أيّما حاجة؛ لأنّه ميزان العربيّة؛ ألا ترى أنّه قد يُؤخذ جزءٌ كبيرٌ من اللغة بالقياس، و لا يوصل إلى ذلك إلّا من طريق التصريف»[٤٠]. و التّصريف حينها أقرب من غيره إلى القياس، و الاشتقاق.

و قد وافق ابن مالك (ت: ٦٧١هـ) الجرجانيّ في تعريفه الثاني، و ابن الحاجب، و الزنجانيّ في حدّ التّصريف بأنّه: «علمٌ يتعلّق ببنية الكلمة و ما لحروفها من أصالةٍ و زيادةٍ و صحّةٍ و إعلالٍ و شبه ذلك»[٤١].

و لعلّ مَن خالف الآخرين و جاء بما جاء به الجرجانيّ هو حسن باشاذ الأسود (ت: ٨٢٧هـ) إذ يرى أنّ: « الصّرف أصل التصريف »[٤٢].

إنّ المتتبع لما تقدّم عند السلف الصالح يجد أنّ الصّرف لم يذكر إلّا عند الجرجانيّ، و الأسود. و أمّا عند البقيّة الباقية فإنّ التصريف، هو سيّد الموقف. و هذا يجعلني ميّالاً إلى أنّ التصريف يقرب من مسائل التمارين. و الصّرف يكون بمفهومه المقدّم تلك القواعد، و ذلك الجانب النّظريّ لها؛ لأنّ أغلب الكتب الّتي دُوِّنت في القرنين: (الثالث، و الرابع) الهجريين لم تكن لحفظ العربيّة فقط؛ بل للاختبارات، و المنافسة بين أهل العربيّة. و هذا أكثر ما يقرب من فحوى الترويض العقليّ في صياغة الأبنية بما يتعلّق بدواخل البنية نفسها، و ما تجري عليها من إجراءات.

إنّ التفصيل الأكثر وضوحاً من غيره نجده عند د. خديجة الحديثيّ حينما فصّلت القول في الصّرف و عند

انفرادها برأيها الجديد _ بالنظر لما تقدّم من الآراء _ إذ تقول: «و للصرف _ اصطلاحاً _ معنيان:

أحدهما عمليّ: و هو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصل إلّا بها، كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل، و المفعول ، و اسم التفضيل، و اسمي المكان و الزّمان، و الجمع، و التصغير، و الآلة. و الثاني علميّ: و هو علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب و لا بناء. و قد تطرّق القدماء إلى بحث الصّرف و تعريفه و لكنهم لم يوضحوا معناه توضيحاً كافياً و لم يقسموه إلى: عمليّ و علميّ »[٤٣].

و يمكن لنا الإفادة من هذا النّصّ بالآتي:

١) يتحدّث النّصُّ عن مصطلح (الصّرف) فقط. و بهذا جعلته مستقلاً عن التّصريف الّذي تحدّثت عنه، فيما بعد بما يخصّ بداياته المتمثلة في كتاب سيبويه بما ذكرته آنفاً.

٢) تقسيمه على: (عمليّ و علميّ) يحمل أمرين:

أ- العمليّ يكون ضمن الإجراءات التطبيقيّة. و يدخل ضمن نظام الاشتقاق، و آليّات توليد الوحدات اللغويّة من وحداتٍ لغويّةٍ أخرى. و يدخل هذا في شقَّين، هما: (القياس و التنظير) ضمن الميزان الصّرفيّ.

ب- العلميّ يكون ضمن حفظ القواعد عن العرب. و يقبل أنْ يكون في تنظير القواعد. و يعتمد كلّ الاعتماد على ما سُمِع عن العرب.

٣) قدّمت أستاذتنا (العمليّ) على (العلميّ)؛ لأنّه الأكثر إجراءً _ هذا اليوم _ و أرى أنْ يُقدَّم (العلميّ) على (العمليّ)؛ لأنّ الأخير يستند إلى القواعد الّتي بلغتنا عن العرب. و بهذا فلا يحقّ لنا تقديم الجانب التطبيقيّ على الجانب القواعديّ حيث النّظام المستقرّ. و الأفضل _ كما هو مُتعارف

عند أصحاب العلوم _ ضبط القاعدة، ثمَّ تطبيقها.

٤) في عبارة: «و لكنّهم لم يوضّحوا معناه توضيحاً كافياً » إشارة إلى عدم توضيح السّابقين لمصطلح الصّرف.

و أقول: نعم، لعدم الوقوف عنده جهاراً؛ بل كانت وقفات المتقدِّمين مع التّصريف أكثر ممّا كانت مع الصّرف.

و لم يكن من المحدثين مَن جاء بجديدٍ كما جاءت به د. خديجة الحديثيّ. إذ كان همهم عرض مصطلح الصّرف بلغةٍ أكثر انبساطاً، و توضيحاً، و تحديداً و منهم د. أمين عليّ السيّد إذ أطلق الصّرف: « اصطلاحاً على شيئين:

الأوّل: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لأداء ضروب من المعاني كالتصغير، و التكسير، و التثنية و الجمع، و أخذ المشتقّات من المصدر، و بناء الفعل للمجهول و غير ذلك.

الثاني: تغيير الكلمة من أصل وضعها لغرضٍ آخر غير اختلاف المعاني. و يُسمّى هذا التغيير بالإعلال، و ينحصر في ستة أشياء: الحذف و الزيادة و الإبدال، و القلب و النّقل و الإدغام»[٤٤].

و هذا النّصّ فيه من التفصيلات ما تخصّ الصّرف و ما لا تخصّه. و لعلّ الاصطلاح الأوّل _ المقدّم منه _ يخصّ الصّرف لاختلاف الأوزان. و سيادة الاشتقاق على كلّ البنيات المولَّدة جديداً بحسب ما تفرضه طبيعة استدعاء المعاني المقصودة. أمّا الاصطلاح الثّاني؛ فقد حافظ على المعاني الّتي تحملها الوحدات اللغويّة في بنياتها و صيغها و لم يجرِ تغييرٌ في الميزان الصّرفيّ؛ فكان التغيير صوتيّاً و هذا ما لا اتّفق معه عليه؛ إذ أرى أنّ الميزان الصّرفيّ إنْ سلم مع وجود التغييرات الصّوتيّة، و ثبات المعاني؛ فهذا ليس من الصّرف؛ بل من الدّراسات الصّوتيّة. و مع هذا لابدّ لنا من إخراج: (الحذف و الزيادة) من المصطلح الثّاني عند د.

أمين عليّ و نلحقها بالمصطلح الأوّل حيث اختلاف المباني مع اختلاف المعاني المقصودة.

و لقد تابع د. محمّد إبراهيم د. أمين علي السيّد حرفيّاً، و معنويّاً _ حتّى ساورني الشكّ بالاستلال _ إذ يقول: « العلم الّذي يتناول دراسة أحوال أبنية الكلمة الّتي ليست بإعراب و لا بناء ((Morpholgy)) كتحويل الكلمة من أبنيةٍ مختلفةٍ لأداء ضروب من المعاني كالتّصغير، و التكسير، و التثنية، و الجمع، و أخذ المشتقّات من المصدر، و بناء الفعل للمجهول، أو تغيير الكلمة عن اصل وضعها لغرضٍ آخر غير اختلاف المعاني كالحذف و الزّيادة و الإبدال و القلب و النّقل و الإدغام »[٤٥].

و تفصيل هذا النّصّ لأجزاء الصّرف، و ميدانه التّطبيقيّ لم يترك الفسحةَ للتأويل، أو التقويل و لاسيما فيما: « ينبني على قوانين صوتيّةٍ مرجعها التأثير المتبادل بين الحروف حيث التأليف و يتّصل بعضها ببعض»[٤٦].

إنّ انتقاء د. محمّد إبراهيم بعبارة: « دراسة أحوال أبنية الكلمة» تُمثّل حلًّا وسطاً يقبل الصّرف، و التّصريف؛ لأنّ الدراسة تقبل الجانبين: (النّظريّ، و التّطبيقيّ). و بهذا يشمل مشروع د. خديجة الحديثيّ في تقسيمه على: (العمليّ، و العلميّ). و ما خرج عن الإجراءات الجارية على أصول الكلمة، و بنائها المتمثّل بأمرين، هما:

الأوّل: التغيير في البناء يكون تبعاً للمعنى. و مراعاة المعنى تستدعي التفنن في تنوع الصّيغ الصّرفيّة.

الآخر: التغيير في البناء بحسب اللهجات، و هي تغييرات صوتيّة تدخل على البنية لا تغيير في الميزان الصّرفيّ. و يكون تغييرها في رُتَب الأصوات داخل البنية و كما ذكرتُ سابقاً لا اتّفق معه أيضاً في أنّ الحذف و الزيادة تكون لغير القصد في المعنى؛ لأنّ

إجراءهما يؤدّي إلى تغيير المعنى.

و من المحدثين ممّن تابع د. خديجة الحديثيّ في مقالها د. أصيل محمّد كاظم حيث عرضت لكثيرٍ من آراء المتقدّمين و المحدثين، ثمّ خلصت إلى ما: «يمكن تحديد القيم التوافقيّة و الخلافيّة بين المتناظرين في بعض السّمات؛ بما هو آتٍ:

١. المتناظران في بعض السّمات: (الصّرف – التصريف).

٢. القيم التوافقيّة: (كلاهما يبحث في تغيير الكلمة عن أصل وضعها إلى أبنية مختلفة).

٣. القيم الخلافيّة:

– التغيير بالمعنى العلمي؛ إذ يرتبط بالأصول الكلية التي ينبني عليها معرفة أحوال المفردات و ما يطرأ عليها من تغيرات لفظية.

– التغيير بالمعنى العملي؛ إذ يرتبط بكثرة دوران الأبنية و اشتقاقها و العمل فيها؛ لغرض لفظي معنوي »[٤٧].

ممّا تقدّم يمكن استقدام الخلاصة الآتية:

إنّ التّضارب الحادث بين توجيه النّصوص المتقدّمة آنفاً مرجعه قدرة المؤلِّف _ المختلفة من مؤلِّفٍ لآخر _ على التفكير، و التأويل للمصطلح، مع بيان أثره. و في تقليبها نجد أنّ التّصريف في حدوده قد سبق الصّرف، و علا عليه منذ سيبويه حتّى أقلام المحدثين في يومنا هذا. و قد تُرِك التّصريف عند المحدثين حتّى غلبه الصّرف _ في بعض المؤلَّفات _ و من المدهش أنّ التّصريف عند القدماء قد تنوّعت صوره فلم يقفْ عند صورةٍ واحدةٍ أبداً؛ إذ امتدّت تلك الصور أفقيّاً من البناء على نظيرٍ في العربيّة فقط، ثمّ الميزان الصّرفيّ، ثمّ الإجراء التطبيقيّ للميزان نفسه، ثمّ إنّ التّصريف هو الاشتقاق أو ما يساويه، ثمّ العمليّ و العلميّ، و إنّه دراسة أحوال الكلمة و غيرها... فقد تبادلت هذه الصور فيما

بينها على البنية، أو الكلم؛ لتخدم البنية نفسها. و الفارق قد بدا واضحا بين هذه الصور.

أقول:

ربّما أمضي إلى التّفريق بين: (الصّرف، و التّصريف) في منعطفين، هما:

الأوّل: إنّ الصّرف يُمثّل القوانين المحيطة بالبنية بعيداً عن التّركيب. و تلتزم البنية فيه الميزان الصّرفيّ في حروفه المقابلة للميزان نفسه حيث الصحيحة، و المعتلّة؛ ناهيك عن الحركات، و السّكنات المرافقة للحروف داخل البناء، أو الصّيغة.

الآخر: إنّ التّصريف يُمثّل ذلك الجهد المؤثّر في المادة الأصل المكوّنة للوحدة اللغويّة. و له القدرة _ ذلك الجهد _ على تغيير ما يُقابل الميزان الصّرفيّ وفق قوانين الصّرف المحددة. و له السّطوة، و الحكم على الحروف المؤتلفة، و الحركات و ما لحق بها المُعينة للنطق، و الوصل. و كلّها تتّبع السعي الحثيث لتوخي المعاني المقصودة.

النتائج:

تكمن الخلاصة في:

١. التفريق بين الصّوت، و الجرس من جهة أنّ الصّوت مصطلح عام يدخل فيه الجرس، و الجرس ما هو إلّا نغمة موسيقيّة مؤثرة في دلالة الحدث، و ما يتبعها من معنى.

٢. التفريق بين الصّرف و التّصريف بأنّ الأوّل أقلّ حظاً عند القدماء و أمضي فيه إلى القوانين الحاكمة للإجراءات التصريفيّة على البنية.و أمّا التّصريف فإنّه أكثر حظاً عند القدماء و أسعى فيه إلى ذلك الإجراء الّذي ينطبق على البنية ضمن مسائل التمارين و عويص التّصريف. إلّا أنّ الكاتبين فيه سحبوه إلى التطبيقات اليسيرة على البنية ليس إلّا.

الهوامش:

١- لسان العرب. جمال الدّين أبو الفضل ابن منظور.(تح: عامر أحمد حيدر. راجعه عبد المنعم خليل إبراهيم.ط٢. دار الكتب العلمية. بيروت. ٢٠٠٩): ٢ / ٦٤.

٢- لسان العرب: ٦ / ٤٢.

٣- معجم مقاييس اللغة. أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا. (تح: عبد السلام محمّد هارون. د.ط. دار الفكر للطباعة و النشر. ١٩٧٩): ١ / ٤٤٢.

٤- البيان و التبين. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ.(تح: عبد السلام محمّد هارون. د.ط. دار الجيل. بيروت):١ / ٧٩.

٥- سرّ صناعة الإعراب. أبو الفتح عثمان بن جني. (تح: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل و أحمد رشدي شحاته. ط١. دار الكتب العلميّة. بيروت. لبنان. ٢٠٠٠): ١ / ١٩.

٦- الصّوت اللغويّ و دلالاته في القرآن الكريم.د.محمّد فريد عبد الله. (ط١. دار و مكتبة الهلال.بيروت): ٢١

٧- علم اللغة العام _ الأصوات. د.كمال بشر (د.ط. دار المعارف. القاهرة. مصر. د.س): ٨١.

٨- ينظر: ص (٤) من البحث.

٩- المفردات في غريب القرآن. أبو القاسم الحسين بن محمّد الرّاغب الأصفهانيّ.(تح: إبراهيم شمس الدّين. ط١. مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات. بيروت. لبنان. ٢٠٠٩): ٣٨١.

١٠- الأصوات اللغويّة. د. إبراهيم أنيس (مط: النهضة. مصر. د. ت): ٥.

١١- معجم المصطلحات العلميّة و الفنيّة_ عربيّ _ فرنسيّ_ انكليزيّ _لاتينيّ. يوسف الخيّاط.(دار لسان العرب. بيروت. لبنان. د.ت): ٣٩١.

١٢- التعريفات. عليّ بن محمّد بن عليّ الجرجانيّ.(تح:عادل أنور خضر.ط١.دار

المعرفة.بيروت.لبنان.٢٠٠٧):١٢٦.

١٣- الكليات. معجم في المصطلحات و الفروق اللغويّة. أبو البقاء أيوب بن موسى الكفويّ (ت: ١٠٩٤هـ). (قابله: د. عدنان درويش و محمّد المصريّ.ط٢. مؤسسة الرّسالة. بيروت. لبنان. ١٩٩٨): ٥٦٢.

١٤- ينظر: علم اللغة العام _ الأصوات. د. كمال محمّد بشر: ١٣، و المدخل إلى علم أصوات العربيّة. د. غانم قدوري الحمد. (ط١. مط: المجمع العلميّ العراقيّ. ٢٠٠٢): ١٧ – ٢٠.

١٥- العين: ٧/ ١٠٩-١١٠.

١٦- تاج العروس من جواهر القاموس. محمّد مرتضى الحسنيّ الزبيديّ (ت: ١٢٠٥ه).(تح: مصطفى حجازي. مط: الكويت. ١٩٨٧): ٢٤/ ١٢.

١٧- المصدر نفسه: ٢٤/ ١٢.

١٨- ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف. محمّد بن مالك الطائيّ النحويّ(ت: ٦٧٢ هـ). (تح: محمّد عثمان. ط١. مكتبة الثقافة الدينيّة. ٢٠٠٩): ٧١.

١٩- ينظر: المصدر نفسه: ٧٨، و الأبنية الصرفيّة في ديوان امرئ القيس. د. صباح عبّاس السالم الخفاجيّ.(أطروحة دكتوراه. كلّيّة الآداب. جامعة القاهرة. مصر. ١٩٧٨): ٦٥-٦٦.

٢٠- معجم مقاييس اللغة:٣/ ٣٤٣.

٢١- لسان العرب: ٩/ ٢٢٦.

٢٢- المصدر نفسه: ٩/ ٢٢٨.

٢٣- ينظر ص (٨) من البحث.

٢٤- لسان العرب: ٩/ ٢٢٧.

٢٥-ينظر: المصدر نفسه: ٩/ ٢٢٨.

٢٦- المصدر نفسه: ٩/ ٢٢٧.

٢٧- ينظر: ص (٨) من البحث.

٢٨- تاج العروس: ٢٤/ ٢٠

٢٩- الكتاب. سيبويه. (ط١. مط: الكبرى الأميرية. بولاق. مصر. ١٣١٧هـ): ٢/ ٣١٥.

٣٠- المنصف. شرح ابن جني لكتاب التصريف.(تح: إبراهيم مصطفى و

عبد الله أمين. ط١. دار إحياء التراث القديم. القدس للنشر و التوزيع. القاهرة. ٢٠١٢): ١ / ٢.

٣١- المصدر نفسه: ١ / ٣.

٣٢- التصريف الملوكي. أبو الفتح عثمان بن جني. (تح: محمّد سعيد بن مصطفى النعسان. ط٢. دار المعارف. القاهرة. ١٩٧٠): ١٢ - ١٣.

٣٣- شرح التصريف الملوكي في التصريف. صنعة ابن يعيش. (تح: د. فخر الدين قباوة. ط٢. دار الأوزاعي. الدوحة. بيروت. لبنان. ١٩٨٨): ١٨ _ ١٩.

٣٤- دقائق التصريف. القاسم محمّد بن سعيد المؤدِّب (من علماء القرن الرابع الهجريّ). (تح: د. أحمد ناجي القيسيّ و د. حاتم صالح الضامن و د. حسين تورال. ط١. مط: المجمع العلميّ العراقيّ. بغداد. العراق. ١٩٧٨): ٣٩٢ _ ٣٩٣.

٣٥- مقدّمة في أصول التصريف. طاهر بن أحمد بابشاذ. (تح: د.رشيد عبد الرّحمن العبيديّ و د. حسين علي السعيديّ. ط١. مط: ديوان الوقف السنيّ. بغداد. العراق. ٢٠٠٦): ٢٥ - ٢٦.

٣٦- المقتصد في شرح التكملة. عبد القاهر الجرجانيّ (تح: أحمد عبد الله إبراهيم الدويش. ط١. جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة. السعوديّة. ١٤٢٨ هـ): ١ / ١٨٢ - ١٨٣.

٣٧- المفتاح في الصّرف. عبد القاهر الجرجانيّ. (تح: د. علي توفيق الحمد. ط١. كلّية الآداب. جامعة اليرموك. مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٩٨٧): ٤٢٧

٣٨- الشافية في علمي التصريف و الخط. عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ). (تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر. ط١. مكتبة الآداب. القاهرة. ٢٠١٠): ٥٩.

٣٩- كتاب الغزيّ في التصريف. عزّ الدّين إبراهيم بن عبد الوهاب بن عماد الدين الخزرجيّ المعروف بالزنجانيّ. (نشر مكتبة إشاعة الإسلام. دلهي. د. ت): ٢٠.

٤٠- الممتع في التصريف.ابن عصفور الأشبيليّ. (تح: فخر الدين قباوة. ط٥. الدار العربيّة للكتاب. ١٩٨٣): ٢٧.

٤١- تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد. جمال الدين بن مالك. (تح: محمد كامل بركات. دار الكتاب العربيّ للطباعة و النشر. مصر. ١٩٦٧): ٢٩٠.

٤٢- المفراح في شرح مراح الأرواح في التصريف. حسن باشاذ بن علاء الدين الأسود. (تحقيق و دراسة: د. شريف عبد الكريم النجار. ط١. دار عمّار للنشر و التوزيع. عمّان. الأردن. ٢٠٠٦): ٥٩.

٤٣- أبنية الصرف في كتاب سيبويه. معجم و دراسة. د. خديجة الحديثيّ (ط١. مكتبة لبنان. ناشرون. بيروت. ابنان. ٢٠٠٣): ١٩.

٤٤- في علم الصرف. د. أمين علي السيد (ط٢. دار المعارف. مصر. ١٩٧٢): ٥.

٤٥- معجم مصطلحات النحو و الصرف. د. محمّد إبراهيم. (دار المعارف. القاهرة. د.ت): ١٨٠ - ١٨١.

٤٦- اللهجات العربية في القراءات القرآنيّة. د. عبده الراجحي. (دار المعارف. مصر. ١٩٦٩): ٥٩، و ينظر: لهجة تميم و أثرها في العربيّة الموحّدة. د. غالب فاضل المطّلبي (دار الحريّة. بغداد. ١٩٧٨): ١٥٨.

٤٧- جهود المحدثين في دراسة الفروق اللغويّة. د. أصيل محمد كام. (ط١. دار تيموزي. سوريا. ٢٠٢١): ١١٠.

المصادر والمراجع:

١- أبنية الصرف في كتاب سيبويه. معجم و دراسة. د. خديجة الحديثيّ (ط١. مكتبة لبنان. ناشرون. بيروت. ابنان. ٢٠٠٣)

٢- الأبنية الصرفيّة في ديوان امرئ القيس. د. صباح عبّاس السالم الخفاجيّ. (أطروحة دكتوراه. كلّيّة الآداب. جامعة القاهرة. مصر. ١٩٧٨)

٣- الأصوات اللغويّة. د. إبراهيم أنيس (مط: النهضة. مصر. د.ت)

٤- إيجاز التعريف في علم التصريف. محمّد بن مالك الطائيّ النحويّ(ت: ٦٧٢ هـ). (تح: محمّد عثمان. ط١. مكتبة الثقافة الدينيّة. ٢٠٠٩)

٥- البيان و التبين. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ.(تح: عبد السلام محمّد هارون. د. ط. دار الجيل. بيروت)

٦- تاج العروس من جواهر القاموس. محمّد مرتضى الحسنيّ الزبيديّ (ت: ١٢٠٥ه).(تح: مصطفى حجازي. مط: الكويت. ١٩٨٧)

٧- تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد. جمال الدين بن مالك. (تح: محمد كامل بركات. دار الكتاب العربيّ للطباعة و النشر. مصر. ١٩٦٧)

٨- التصريف الملوكي. أبو الفتح عثمان بن جني. (تح: محمّد سعيد بن مصطفى النعسان. ط٢. دار المعارف. القاهرة. ١٩٧٠)

٩- التعريفات. عليّ بن محمّد بن عليّ الجرجانيّ.(تح: عادل أنور خضر. ط١. دار المعرفة. بيروت. لبنان.٢٠٠٧)

١٠- جهود المحدثين في دراسة الفروق اللغويّة. د. أصيل محمد كام. (ط١. دار تيموزي. سوريا. ٢٠٢١).

١١- دقائق التصريف. القاسم محمّد بن سعيد المؤدِّب (من علماء القرن الرابع الهجريّ). (تح: د. أحمد ناجي القيسيّ و د. حاتم صالح الضامن و د. حسين تورال. ط١. مط: المجمع

العلميّ العراقيّ. بغداد. العراق. ١٩٧٨)

١٢- سرّ صناعة الإعراب. أبو الفتح عثمان بن جني. (تح: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل و أحمد رشدي شحاته. ط١. دار الكتب العلميّة. بيروت. لبنان. ٢٠٠٠)

١٣- الشافية في علمي التصريف و الخط. عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ). (تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر. ط١. مكتبة الآداب. القاهرة. ٢٠١٠)

١٤- شرح التصريف الملوكي في التصريف. صنعة ابن يعيش. (تح: د. فخر الدين قباوة. ط٢. دار الأوزاعي. الدوحة. بيروت. لبنان. ١٩٨٨)

١٥- الصّوت اللغويّ و دلالاته في القرآن الكريم.د. محمّد فريد عبد الله. (ط١. دار و مكتبة الهلال. بيروت)

١٦- علم اللغة العام _ الأصوات. د. كمال بشر (د. ط. دار المعارف. القاهرة. مصر. د.س)

١٧- العين. الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت: ١٧٥ه). (تح: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السّامرائيّ. ط١. دار الرشيد. الشؤون الثقافيّة. بغداد. ١٩٨١).

١٨- في علم الصرف. د. أمين علي السيد (ط٢. دار المعارف. مصر. ١٩٧٢)

١٩- الكتاب. سيبويه. (ط١. مط: الكبرى الأميرية. بولاق. مصر. ١٣١٧هـ)

٢٠- كتاب الغزيّ في التصريف. عزّ الدّين إبراهيم بن عبد الوهاب بن عماد الدين الخزرجيّ المعروف بالزنجانيّ. (نشر مكتبة إشاعة الإسلام. دلهي. د. ت)

٢١- الكليات. معجم في المصطلحات و الفروق اللغويّة. أبو البقاء أيوب بن موسى الكفويّ (ت: ١٠٩٤هـ). (قابله: د. عدنان درويش و محمّد

المصريّ.ط٢. مؤسسة الرّسالة. بيروت. لبنان. ١٩٩٨)

٢٢- لسان العرب. جمال الدّين أبو الفضل ابن منظور.(تح: عامر أحمد حيدر. راجعه عبد المنعم خليل إبراهيم.ط٢. دار الكتب العلمية. بيروت. ٢٠٠٩)

٢٣- اللهجات العربية في القراءات القرآنيّة. د. عبده الراجحي. (دار المعارف. مصر. ١٩٦٩)

٢٤- لهجة تميم و أثرها في العربيّة الموحّدة. د. غالب فاضل المطّلبي (دار الحريّة. بغداد. ١٩٧٨)

٢٥- المدخل إلى علم أصوات العربيّة. د. غانم قدوري الحمد. (ط١. مط: المجمع العلميّ العراقيّ. ٢٠٠٢)

٢٦- معجم المصطلحات العلميّة و الفنيّة_ عربيّ _ فرنسيّ_ انكليزيّ _لاتينيّ. يوسف الخيّاط.(دار لسان العرب. بيروت. لبنان. د.ت)

٢٧- معجم مصطلحات النحو و الصرف. د. محمّد إبراهيم. (دار المعارف. القاهرة. د.ت)

٢٨- معجم مقاييس اللغة. أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا. (تح: عبد السلام محمّد هارون. د. ط. دار الفكر للطباعة و النشر. ١٩٧٩)

٢٩- المفتاح في الصّرف. عبد القاهر الجرجانيّ. (تح: د. علي توفيق الحمد. ط١. كلّية الآداب. جامعة اليرموك. مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٩٨٧)

٣٠- المفراح في شرح مراح الأرواح في التصريف. حسن باشاذ بن علاء الدين الأسود. (تحقيق و دراسة: د. شريف عبد الكريم النجار. ط١. دار عمّار للنشر و التوزيع. عمّان. الأردن. ٢٠٠٦)

٣١- المفردات في غريب القرآن. أبو القاسم الحسين بن محمّد الرّاغب الأصفهانيّ.(تح: إبراهيم شمس الدّين. ط١. مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات. بيروت. لبنان. ٢٠٠٩)

٣٢- المقتصد في شرح التكملة. عبد القاهر الجرجانيّ (تح: أحمد عبد الله إبراهيم الدويش. ط١. جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة. السعوديّة. ١٤٢٨ هـ)

٣٣- مقدّمة في أصول التصريف. طاهر بن أحمد بابشاذ. (تح: د. رشيد عبد الرّحمن العبيديّ و د. حسين علي السعيديّ. ط١. مط: ديوان الوقف السنيّ. بغداد. العراق. ٢٠٠٦)

٣٤- الممتع في التصريف.ابن عصفور الأشبيليّ. (تح: فخر الدين قباوة. ط٥.الدار العربيّة للكتاب. ١٩٨٣)

٣٥- المنصف. شرح ابن جني لكتاب التصريف.(تح: إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين. ط١. دار إحياء التراث القديم. القدس للنشر و التوزيع. القاهرة. ٢٠١٢)